



ندوة "سياسات الشباب العربي الأوروبي ضمن الأطار الأورومتوسطي" شرم الشيخ، 1-3 يونيو 2010 ملخص نتائج الندوة

في حين تختلف الدوافع من اجل تطوير سياسات الشباب من بلد الى آخر، فإن هناك اهتمام دولي متزايد لتطويرها. أمّا الدافع لتطوير سياسات الشباب في البلدان العربية هو الحاجة إلى الاستثمار في الفرصة الديموغرافية حيث أن الشباب يمثلون ما يقرب من 65 ٪ من السكان. ما يقارب تسعة من الدول العربية قامت بتطوير سياسات الشباب او انها في عملية تطويرها لهذه السياسات.

إن الاهتمام والانتباه إلى سياسة الشباب في مجلس أوروبا ليس جديداً، لكنه عاد إلى الظهور كمجال لسياسة التعاون الدولي منذ "السنة الدولية الأولى للشباب" في عام 1985، كنتيجة للمفهوم بأن الاستراتيجيات الوطنية لسياسة الشباب ممكن ان نتعلمها من بعضنا البعض، كما وأنها تساهم في مجتمعات اكثر شمولية وتماسكاً قائمة على أسس المواطنة والمشاركة الفاعلة من الشباب. والحاجة للاستجابة على التحديات التي يواجهونها في طريقهم نحو الحكم الذاتي.

بدأ الاتحاد الأوروبي التعاون في سياسة الشباب عام 2001 بإستكمال برنامج الشباب الذي تم دعم مشاريعه لسنوات عديدة. في عام 2009، اعتمد الاتحاد الأوروبي أول تقرير للشباب واستراتيجية شبابية جديدة. عرضت هذه الاستراتيجية مجال العمل "الشباب في العالم" والذي يهدف إلى زيادة الوعي لدى الشباب حول القضايا العالمية وتبادل وجهات النظر مع واضعى السياسات حول هذه القضايا وتعزيز التفاهم المتبادل بين الشباب من جميع أنحاء العالم.

في ضوء ذلك، فإن جامعة الدول العربية والشراكة بين المفوضية الأوروبية ومجلس أوروبا في مجال الشباب ألقت إهتماماً خاصاً للتعاون في السياسة الشبابية في سياق أوروبي متوسطي أوسع نطاقاً منذ عام 2005. أدى هذا التعاون بين

أصحاب المصلحة الرئيسية لسياسات الشباب إلى سلسلة من الاجتماعات على مدى الأربع سنوات الماضية، وبما أن هذه العملية تسير قدماً فقد تم تحديد التحديات والفرص من أجل ترسيخ التعاون المطلوب والذي أصبح أكثر أهمية.

وفي هذا السياق، جمعت ورشة "التعاون في مجال السياسات الشبابية في السياق الأوروبي المتوسطي" مختلف أصحاب الشأن في تطوير السياسة الشبابية من 19 دولة أوروبية وعربية.

وهدفت الورشة إلى مناقشة أساسيات السياسة الشبابية وكيفية ممارستها في بلدان المشاركين. وقد وجه المشاركون في الورشة نداء من أجل توطيد التعاون بين جامعة الدول العربية، والشراكة بين المفوضية الأوروبية ومجلس أوروبا عن طريق:

- المزيد من الدعم للتعاون في مجال صياغة السياسات الشبابية وتتفيذها وتقييمها وتطويرها.
- تفعيل الحوار والتبادل بين صانعي القرار في الدول الأوروبية والعربية (كبار المسؤولين والوزراء والبرلمانيين) فيما يتعلق بسياسات الشباب.
- دعم الدراسات الاستقصائية الوطنية والإقليمية للشباب والبحوث لصالح إنشاء المؤشرات والأدلة وتحديث سياسات الشباب القائم على المعرفة وخطط العمل المحلية.
- تبادل الخبرات في كلا المنطقتين من حيث دراسة الأنشطة والبحوث المشتركة وترجمة ونشر وثائق مرجعية هامة؛ مثل وثائق السياسات ذات الصلة، كتيبات التدريب ومجموعة من الأدوات.
- بناء قدرات منظمات الشباب والشباب العاملين وغيرهم من الممارسين في مجال السياسات الشبابية، وتشمل التدريب على العمل كموارد وطنية من أجل تطوير سياسات الشباب والعمل الشبابي.
 - تقديم المساعدة التقنية للبلدان النامية في عملية وضع سياسات للشباب في إطار نهج شامل متعدد القطاعات.
 - تسهيل تنقل الشباب داخل البلدان في كلتا المنطقتين وتنظيم حوارات وتبادلات شبابية.